

“سانغكوم”: كيف غطت بريطانيا رشاوى السعودية لخمسين عامًا

كتبه ديفيد بيج | 8 أغسطس 2025



ترجمة وتحرير: نون بوست

عندما عثر إيان فوكسلي على أدلة فساد أثناء عمله في شركة بريطانية بالرياض، أبلغ وزارة الدفاع، ولم يكن يعلم أنه اكتشف أحد أكثر أسرارها حراسة.

قبل ثلاثة أيام من فراره من السعودية، استُدعي إيان فوكسلي إلى مكتب رئيسه في الطابق الثاني والعشرين من إحدى ناطحات السحاب في الرياض، وخُيّر بين الاستقالة أو الطرد. كان قد أمضى في وظيفته ستة أشهر فقط، وكان من الواضح له أن شيئًا ما في المؤسسة كان يسير على نحو خاطئ تمامًا، لكنه لم يشك في أنه سيخشي على حياته قريبًا.

في مايو/أيار 2010، بينما كان فوكسلي يقرأ صحيفة “صنداي تايمز” في منزله بقرية بالقرب من يورك، لفت انتباهه إعلان عن وظيفة. كانت إحدى الشركات تبحث عن شخص للإشراف على توسعة برنامج للجيش البريطاني في السعودية يُدعى “سانغكوم”. كان البرنامج، الذي بلغت قيمته 150 مليون جنيه إسترليني عند الاتفاق عليه لأول مرة عام 1978، قد نما ليصبح صفقة بقيمة 2 مليار جنيه إسترليني تزود بموجبها الحكومة البريطانية الحرس الوطني السعودي بكل شيء، من أجهزة الراديو المشفرة إلى اتصالات الأقمار الصناعية والألياف الضوئية.

لم يكن فوكسلي قد سمع ببرنامج "سانغكوم"، لكنه كان معروفًا جيدًا بين خريجي فيلق الإشارة الملكي، وهو قسم الاتصالات المتخصص في الجيش البريطاني، حيث كان فوكسلي برتبة مقدم. نظريًا، كان يدير "سانغكوم" بضع عشرات من المتخصصين من **وزارة الدفاع البريطانية** في الرياض؛ أما عمليًا، فكان البرنامج يُدار بالكامل تقريبًا من قبل شركة "جي بي تي للمشاريع الخاصة المحدودة"، وهي شركة متعاقدة استأجرتها الحكومة البريطانية. وعندما كان السعوديون يرغبون في تحديث اتصالاتهم العسكرية، كانت "جي بي تي" تعد مقترحات بما قد يرغبون في شرائه من بريطانيا. وفي ربيع 2010، قرر السعوديون شراء المزيد من المعدات عبر "سانغكوم"، وكانت "جي بي تي" توظف شخصًا لإعداد مقترحات إنفاق جديدة لهم.

بالنسبة لفوكسلي، بدت هذه فرصة مثالية. كان قد عمل في سلسلة من الوظائف التعاقدية منذ مغادرته الجيش في عام 1998، بدءًا من إدارة مشاريع شبكات الألياف الضوئية لشركة "تيسكالي" إلى إدارة امتيازات "دومينوز بيتزا" في يورك لمدة عامين. وكان يعرف ضابطًا سابقين آخرين من فيلق الإشارة يعملون في "سانغكوم"، والذين نقلوا انطباعات إيجابية. سارت مقابلة أولية في دبي بشكل جيد، ووظفته "جي بي تي" تحت الاختبار.

وصل إلى الرياض في يوليو/تموز 2010، وخطت زوجته إيما للحاق به بمجرد أن يستقر. يعيش المتعاقدون الغربيون في السعودية عادة في مجمعات سكنية: مجمعات مسورة تكتمل بمتاجرها ومطاعمها ومساحها وملعب التنس الخاصة بها، وكلها محاطة بجدران خرسانية بارتفاع 12 قدمًا تعلوها أسلاك شائكة. كان مجمع فوكسلي، "أريزونا"، به نقاط تفتيش يحرسها حراس مسلحون وملعب غولف من تسع حفر. وصفه بأنه "سجن فاخر"، واستمتع بالتعرف على ثقافة تخمير المشروبات الكحولية المنزلية غير المشروعة المزدهرة فيه.

كان التكيف مع مكان عمله الجديد أكثر صعوبة؛ حيث استذكر لاحقًا أن إدارة "جي بي تي" كانت غريبة الأطوار، وغامضة في بعض الأحيان. في إحدى المناسبات، حذر المدير العام جيف كوك، فوكسلي فجأة من أن أحد زملائه، وهو محاسب يدعى مايكل باترسون، كان "رجلًا مجنونًا" و"يدور قائلًا إن الناس يحاولون قتله" وأنه يجب على فوكسلي ألا يتحدث إليه. وفي مرة أخرى، مازح أحد الزملاء عرضًا حول استعداد جنرال سعودي للتوقيع على أي شيء تقترحه "جي بي تي"، بسبب شيء يسمى "الخدمات المشتراة من الخارج". لم يتعرف فوكسلي على المصطلح، وعندما بدأ يسأل عنه، لم يتلق سوى إجابات غامضة غير محددة حول "أشياء نشتريها من الخارج".

في ذلك الوقت، اعتبر فوكسلي هذه الأمور غرائب، ونتائجًا لممارسات عمل غير مألوفة في بلد أجنبي، وليست علامات على أي شيء مشبوه. لكن في نوفمبر/تشرين الثاني، بدأ كوك في انتقاد أداء فوكسلي، واتهامه بالتقصير في تحقيق أهدافه. أصرت "جي بي تي" لاحقًا على أن هذه كانت اعتراضات حقيقية على ضعف الأداء، لكن فوكسلي يعتقد أنها كانت مؤشرات مبكرة على أن أسئلته حول "الخدمات المشتراة من الخارج" كانت تثير القلق. وبلغت هذه التوترات ذروتها، بعد عدة أسابيع صعبة بشكل متزايد، في المواجهة التي جرت في ديسمبر/كانون الأول، حيث أمره كوك بالاختيار بين الاستقالة والطرده.

في اليوم التالي، ذهب فوكسلي لرؤية ديفيد هارغريفز، العميد الذي كان يدير فريق "سانغكوم" التابع لوزارة الدفاع في الرياض. بدا فوكسلي "مرتعدًا" و"مصدومًا"، كما أخبر هارغريفز محكمة لاحقًا. وفقًا لفوكسلي، فقد أخبر هارغريفز بأن هناك خطأ جسيمًا في "سانغكوم"، وطلب منه هارغريفز تقديم دليل. (تذكر هارغريفز الأمر بشكل مختلف: قال إن الحادثة لم تتجاوز طلب فوكسلي نصيحته حول كيفية الرد على إنذار كوك بالاختيار بين الاستقالة أو الطرد).

بينما كان يقود سيارته عائداً إلى المنزل، ويفكر في خياراته، تذكر فوكسلي فجأة مايكل باترسون، المحاسب الذي يُفترض أنه مجنون والذي أمره كوك بعدم الاقتراب منه. تساءل في نفسه: ما قصة كل ذلك؟ بمجرد وصوله إلى المنزل، اتصل بشقة باترسون وقدم نفسه. بعد ربع ساعة، كان باترسون، الذي يعيش أيضًا في مجمع أريزونا، جالسًا على طاولة طعام فوكسلي.

سأل باترسون: "هل تعرف عن جزر كايمان؟". على مدى التسعين دقيقة التالية، عرض المحاسب سلسلة من الاكتشافات التي تورط "جي بي تي" في سنوات من الرشوة والفساد. ما لم يكن يعرفه أي من الرجلين هو أن المخطط الذي اكتشفاه كان تحت إشراف وتفويض لعقود، في كل من بريطانيا والسعودية، من قبل أعلى المستويات الحكومية. ومر 14 عامًا، وثلاث محاكمات جنائية ومحاكمتان أمام هيئة محلفين قبل أن تظهر الحقيقة كاملة.

لقد كانت الرشوة والفساد شريان الحياة لتجارة الأسلحة الدولية لعقود. في فرنسا، حتى عام 1997، كان بإمكان الشركات خصم تكلفة رشوة المسؤولين الأجانب من فواتيرها الضريبية؛ وفي المملكة المتحدة، أعلنت الرشوة في الخارج غير قانونية في عام 1906، على الرغم من أنه لم يتم إغلاق الثغرات المختلفة حتى عام 2010. تُقدر قيمة صفقات الأسلحة بملايين، إن لم يكن مليارات، الدولارات، وتتم في ظروف من السرية الشديدة لأسباب تتعلق بالأمن القومي. المنتجات فريدة من نوعها، ويمكن تجميعها مع خدمات الدعم أو ترتيبات التمويل المعقدة، مما يجعل من شبه المستحيل تمييز ما يجب أن يكون عليه السعر العادل. وفقًا لروبرت بارينغتون، أستاذ دراسات الفساد في جامعة ساسكس، فإن تجارة الأسلحة الدولية "ربما تكون القطاع الأعلى خطورة للفساد، وقد كانت كذلك لسنوات".

الشكل الأكثر شيوعًا للرشوة هو العمولة أو "الرشوة المرتجعة"، وهي نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للصفقة، تُدفع عادةً إلى وسيط، يأخذ حصته قبل تمرير نصيب الأسد إلى السياسي أو الأمير أو الرئيس الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحديد كيفية إنفاق الأموال العامة. عند استلام الرشوة، يتخذ صانع القرار القرار "الصحيح" بشأن من يفوز بالعقد، والوسطاء ضروريون لمثل هذه المعاملات، لأنهم يستطيعون التكرار كاستشاريين يقدمون خدمات مشروعة قد تفسر المدفوعات. وفي حال انكشاف الترتيب الفاسد برمته، يمكن للشركة التي تدفع الرشوة أن تحاول الادعاء، مهما بدا ذلك غير معقول، بأنها لم تكن تعلم أن الوسيط كان يرشو صانع القرار.

دفع الرشاوى هو الجزء السهل؛ التحدي يكمن في إخفائها؛ حيث يجب شرح أي دفعة تخرج من الشركة، خشية أن يشك المراجعون أو النظمون، ولكن، لأسباب واضحة، لا يمكن أبدًا تسجيل الطبيعة الحقيقية للدفع. لذلك، عادة ما يتم إخفاء مدفوعات العمولات تحت رمز أو عنوان ما،

وكلما كان بريئاً كان أفضل. بالنسبة لصفقة “سانغكوم” بين بريطانيا والسعودية، كانت الشفرة المختارة هي “الخدمات المشتراة من الخارج”؛ حيث أضافت “جي بي تي” رسوم “خدمات مشتراة من الخارج” بنسبة 16% إلى جميع فواتيرها، ثم دفعت تلك العائدات إلى شركة في جزر كايمان تسمى “سيميك”. وادعت “جي بي تي” أنها تلقت “خدمات مشتراة من الخارج” في المقابل. في الواقع، لم تقدم “سيميك” أي خدمات وعملت ببساطة كوسيط، حيث مررت الرشاوى إلى متلقيها الحقيقيين.



برج الفيصلية في الرياض، المملكة العربية السعودية.

كان مايكل باترسون، المحاسب الذي يُفترض أنه مجنون، قد علم بالكثير من هذا وتوقفت مسيرته المهنية. جالساً مقابل فوكسلي على طاولة طعامه، روى باترسون، وهو رجل اسكتلندي بدين وصريح، قصته. كان قد انضم إلى “جي بي تي” في عام 2003 كجزء من الفريق المالي، وبدأ يسمع عن “الخدمات المشتراة من الخارج” بعد وقت قصير من وصوله، وتفاجأ بطبيعة المدفوعات - العمولة الثابتة بنسبة 16% - بالإضافة إلى درجة السرية التي بدت وكأنها تحيط بالترتيب. لكنها لم تكن مسؤوليته، وعمل برضا كمراقب مالي لمدة ثلاث سنوات.

لكن في عام 2007، استحوذت شركة الطيران والدفاع والفضاء الأوروبية على “جي بي تي”، وبعد إعادة هيكلة الشركة، بدأ باترسون يشعر بعدم الارتياح بشأن التوقيع على مدفوعات “الخدمات المشتراة من الخارج”. كانت نسبة ستة عشر بالمائة من عقد أسلحة للحكومة البريطانية تبلغ قيمته مئات الملايين من الجنيهات مبلغاً هائلاً من المال. لأي غرض كانت هذه المدفوعات؟ ومن كان يتلقاها بالضبط؟

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أرسل باترسون بريداً إلكترونياً إلى رؤسائه لتسجيل اعتراضاته

على التوقيع على المدفوعات. وفي مكالمات هاتفية في الشهر التالي، والتي سجلها باترسون سرًا، مارس جيف كوك ومديران آخران في “جي بي تي” ضغوطًا عليه للموافقة على مدفوعات “الخدمات المشتراة من الخارج”. رفض باترسون، ملمحًا بصوت عالٍ إلى أن الترتيب كان رشوة بشكل واضح، وقال: “نعلم جميعًا أننا ندفع نسبة مئوية من حجم مبيعاتنا لشركة في جزر كايمان. يمكننا تزيين الأمر كما نشاء، لكننا جميعًا نعرف ما هو”. حاول كوك طمأنته، مصرًا على أن وزارة الدفاع كانت على علم بالمدفوعات ومرتاحة للترتيب، فصاح باترسون: “هذا لا يجعله أكثر قانونية!”.

استمر خلافهم لأكثر من عام، حتى يونيو/حزيران 2009، عندما قدم باترسون شكوى سرية حول الترتيب إلى قسم الامتثال الداخلي في الشركة الأوروبية للطيران والدفاع والفضاء. وتسربت الشكوى على الفور داخليًا، وفي غضون أيام واجهه كوك. وتم تجريد باترسون من واجباته ووضع لاحقًا في إجازة مدفوعة الأجر. والأسوأ من ذلك، أن مسؤول الامتثال المكلف بشكواه، وهو فرنسي يدعى فيليب تروياس، بدا وكأنه يعتقد أن محاولات باترسون لتسليط الضوء على مدفوعات “الخدمات المشتراة من الخارج” قد وضعته في خطر ما. في إحدى المرات أرسل رسالة نصية إلى باترسون: “كن حذرًا عندما تكون في الأماكن العامة، وكذلك زوجتك”.

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، التقى باترسون بتروياس، مسلحًا سرًا بجهاز التسجيل الخاص به. وقال لمسؤول الامتثال غاضبًا، في محادثة عُرضت لاحقًا في المحكمة: “نحن نعلم أن هذه المدفوعات غير قانونية. الشركة تعرف ذلك، وأي شخص تقدم له تقاريرك يعرف ذلك. لماذا تجري هذه المناقشة؟”، فأجاب تروياس: “إمم، لأننا لن نكون قادرين على تغييره”.

“هل ستوافق الشركة على الاستمرار في سداد مدفوعات غير قانونية؟”

قال تروياس: “نعم”، مضيفًا بغموض: “إنها ليست في وضع يمكنها من إيقافه، بسبب رغبة العميل”.

هذا الاعتراف – بأن قسم الامتثال في الشركة كان غير قادر أو غير راغب في منع الفساد على الرغم من تسليمه الأدلة على طبق من فضة – صدم باترسون، فصاح قائلًا: “يمكنك العودة إلى المنزل والاستقالة، لأننا لم نعد بحاجة إليك! الشركة منظمة فاسدة!”.

قال تروياس: “أنا أفضل شركتي على الأخلاق، بغباء”. (قال متحدث باسم المنظمة التي خلفتها، وهي “إيرباص”، إن “الشعور المعبر عنه في هذا التسجيل التاريخي غير مقبول ويتعارض تمامًا مع قيم ومعايير إيرباص الأخلاقية اليوم”. لم يتسن الوصول إلى تروياس للتعليق).

استأجر باترسون محامين في لندن، بدأوا في التفاوض على تسوية مالية مع الشركة الأوروبية نيابة عنه، وقضى أيامه في أداء واجبات مخفضة – “تصفح الإنترنت، وقتل الوقت” وفقًا لشهادته في المحكمة – لمدة عام تقريبًا، حتى 5 ديسمبر/كانون الأول 2010، عندما دعاه إيان فوكسلي بشكل غير متوقع لإجراء محادثة.

منذ سن الرابعة أو الخامسة، أراد فوكسلي أن يكون جنديًا؛ حيث جاء من عائلة عسكرية فخورة،

وكانوا سعداء لرؤيته يسير على خطاهم، وكان كلا جدي فوكسلي ضابطين في الحرب العالمية الأولى، وكان والده مسؤولاً في وزارة الدفاع وكانت والدته استشارية أمراض دم، وهي كاثوليكية رومانية ملتزمة فرضت الحضور الأسبوعي للقداس. في السادسة عشرة، التحق فوكسلي بـ “ويلبيك”، الكلية العسكرية الإعدادية، ثم انضم إلى الجيش لاحقاً. (التحق ثلاثة من إخوته أيضاً بالقوات المسلحة). تقدمت مسيرته المهنية بسرعة: تم تكليفه من ساندهيرست في فيلق الإشارة الملكي في عام 1975، وفترات خدمة في ألمانيا وأستراليا والقطب الشمالي وبلفاست والبوسنة؛ وترقية إلى رتبة نقيب في عام 1983 ومقدم في عام 1993.

وكان فوكسلي صريحاً ومرحاً، مع ميل للتحدث بجمل قصيرة ومقتضبة، وكان يمكنه أن يقضي ساعات في سرد حلقات من مسيرته العسكرية أو مغامراته في الخارج بسعادة؛ كالمساعدة في بناء مدرسة في سفوح جبال الهيمالايا، والقيام برحلة برعاية عبر الصحراء الكبرى، والمشي في طريق سانتياغو. وقال جيم درايرغ، الذي كان ضابطاً في وحدة فوكسلي: “إنه يتحدث كثيراً عن النزاهة، وكان دائماً كذلك”. وتذكر أن فوكسلي كان ينظر بازدراء إلى الجنود الذين يقيمون علاقات غرامية أثناء انتشارهم في الخارج. ووصف هيو بارديل، وهو ضابط آخر من نفس الوحدة، حادثة في وقت مبكر من حياتهما المهنية العسكرية المشتركة، اعترض فيها فوكسلي على استخدام الضباط لبنى كبير وفارغ في الغالب كملحق، بينما تم نقل الرقباء الأقل رتبة إلى مبنى متنقل؛ حيث كان غير قادر على فهم هذا الاستخدام غير العادل الواضح للموارد، ودخل في معركة مع رئيس الأركان. لقد فاز، لكن ذلك لم يفده في تسلق السلم الوظيفي. قال بارديل: “لقد عُرف عنه تحقيقه لانتصارات باهظة الثمن بين الحين والآخر”. وقال أصدقاء فوكسلي بشكل شبه إجماعي إنه عنيد، يقترب من العدوانية. وقال أحدهم، وهو ضابط مظلي سابق: “إنه شديد القوة في آرائه”. وقال آخر، وهو قائد سابق، إنه “إذا اعتقد أنه على حق، فسوف يتابعه حتى الموت”.



مبنى وزارة الدفاع في وستمنستر، لندن.

ترسخ إحساس فوكسلي الصارم بالصواب والخطأ قبل وقت طويل من اكتشافه أن والده، غوردون، كان على الجانب الخطأ من الخط. ففي صباح أحد أيام عام 1989، استدعي فوكسلي، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 33 عامًا ويخدم في أيرلندا الشمالية، من قبل قائده وأبلغ بأنه تم إلقاء القبض على والده بتهمة تلقي رشاوى. فكريس لمشتريات الذخيرة في وزارة الدفاع من 1981 إلى 1984، كان غوردون فوكسلي قد أضاف إلى راتبه البالغ 25 ألف جنيه إسترليني سنويًا ما لا يقل عن 1.3 مليون جنيه إسترليني من الرشاوى. في المقابل، كان قد أعاد توجيه العقود من مصنع الذخائر الملكي في بلاكيرين إلى موردين أوروبيين؛ حيث فقد مئات الموظفين في بلاكيرين وظائفهم بعد اختفاء عقود الذخيرة؛ ووصف النائب المحلي، جاك سترو، التأثير على دائرته الانتخابية بأنه “مدمر”.

سُجن غوردون لمدة أربع سنوات في عام 1994، على الرغم من أن محاولة لاحقة لمصادرة الرشاوى التي تلقاها قد تمت مقاضاتها بشكل غير كفء لدرجة أنه أفلت من الاضطرار إلى دفع أي تعويض. ووصفتها صحيفة “إيفينينج ستاندرد” بأنها “سلسلة من الأخطاء الواسعة لدرجة أن المرء سرعان ما يتوقف عن الضحك ويبدأ في التساؤل”. كان التأثير على عائلة فوكسلي مدمرًا؛ حيث صودر معاش غوردون وبيع منزل العائلة، كما سُجن شقيق فوكسلي، بول، لمدة ستة أشهر بتهمة إتلاف الأدلة؛ حيي كان يدير حسابات والده. ولم تتعاف والدة فوكسلي أبدًا من صدمة إفلاس الأسرة والعار الاجتماعي، وقال لي فوكسلي: “لقد دمرها ذلك”. وتضررت آفاقه المهنية في الجيش بشكل دائم، حيث كانت إدانة والده تعيقه في كل منعطف. علم أن رئيس مشتريات الدفاع قد سُمع وهو يلاحظ أنه “من السابق لأوانه وجود فوكسلي آخر” في أي مكان قريب من إدارته.

بعد إدانة والده، اشتد التزام فوكسلي بالنزاهة، ورعبه من أي شيء يبدو خفيًا أو غير عادل أو فاسدًا.

وقال لي: “لقد رأيت ما يحدث عندما تسوء الأمور بشكل فظيع والتأثير الذي تحدثه على عائلتك، ولن أضع زوجتي وأطفالي في ذلك”، وأضاف: “أعرف كيف كان الأمر. كان فظيئاً”.

الآن، بعد أكثر من 20 عامًا في السعودية، وهو جالس مقابل باترسون، كان شبح الفساد يلوح فوق اسم فوكسلي مرة أخرى؛ حيث كان من الواضح له ما يجب عليه فعله. قال لي: “إذا لم تكشف الأمر، فأنت متواطئ. إنها معادلة بسيطة جدًا. الناس يعقدونها أكثر من اللازم. إما أن تكون معهم، أو لا تكون”.

في حديثه مع فوكسلي، كان باترسون قد ذكر وجود ملف من الأدلة قام بتجميعه لدعم ادعاءاته، لكنه رفض تسليمه لفوكسلي. وهكذا، في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول 2010، قاد فوكسلي سيارته إلى مكتب شركة “جي بي تي”، على أمل الوصول قبل رئيسه. بمجرد دخوله، حدد مكان نائب مدير تقنية المعلومات واستغل رتبته، طالبًا الوصول إلى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بباترسون، وعثر على الملف الذي ذكره باترسون وأرسله إلى نفسه، ثم عاد إلى مكتبه، وجلس وفتح الملف، ووجد في الداخل رسائل بريد إلكتروني، وعقودًا، وجداول بيانات، وتفويضات لدفعات إلى جزر كايمان، وكان توقيع كوك عليها جميعًا.

وأرسل فوكسلي المستندات واحدًا تلو الآخر إلى عضو في فريق “سانغكوم” التابع لوزارة الدفاع في الرياض، ثم أتبع ذلك برسالة كتب فيها: “أعتقد أنه يجب علينا مناقشة هذا في أقرب وقت ممكن من فضلك”. بعد ذلك، حاول العودة إلى العمل، وعقله يموج بالأفكار وهو ينتظر ما افترض أنها ستكون مكالمات هاتفية ذات أولوية من وزارة الدفاع، تليها دعوة لجلسة استخلاص معلومات والبدء الفوري في تحقيق شامل.

بعد ست ساعات، رن هاتفه المحمول، لم تكن وزارة الدفاع. قال جيف كوك: “إيان، هل يمكنك الصعود إلى المكتب لإجراء محادثة من فضلك؟”.



الوصف: جيف كوك.

هل يعلم؟ سأل فوكسلي نفسه. هل من الممكن أن يكون مايكل باترسون قد تحدث إليه منذ محادثتهما الليلة الماضية؟ استقل المصعد إلى مكتب كوك، حيث كان رئيسه ينتظره، إلى جانب رئيسة قسم الموارد البشرية في "جي بي تي"، وهي أميرة سعودية صارمة اللامح وابنة أخ الملك. وأدلى فوكسلي لاحقاً بشهادته أمام المحكمة حول المواجهة التي تلت ذلك: طالب كوك بمعرفة ما إذا كان

صحيحًا أن فوكسلي كان يرسل مستندات إلى وزارة الدفاع، ففكر فوكسلي أنه لم تكن هناك فائدة من الكذب، فأكد أنه فعل ذلك، فاتهمه كوك بالسرقة، وهدد بالاتصال بالشرطة واعتقاله وسجنه. والتفت إلى الأميرة، وأمرها بقطع وصول فوكسلي إلى نظام تقنية المعلومات.

خرجت الأميرة السعودية من المكتب بخطى متغطسة، وهي تمسك بهاتفها، ويتذكر فوكسلي أن كوك استمر في توبيخه على ما فعله، لكن فوكسلي بالكاد كان يسمعه. بدلاً من ذلك، تبع عقله ابنة أخ الملك خارج المكتب، حيث بدأ فجأة يتخيل كيف يمكن أن تتكشف الدقائق القليلة التالية: الأميرة تأمر الشرطة بالحضور إلى المكتب، فاعتقال، واحتجاز. قال لي فوكسلي: “تباطأت وتيرة الزمن، فأنت تفكر بسرعة كبيرة. كنت أفكر فقط، إذا اتصلت الأميرة بالشرطة وقالت ‘تعالوا واعتقلوه بتهمة السرقة’، فأنت ميت. أعني، حرفيًا”.

أدرك فوكسلي أن لديه هدفًا واحدًا لا ثاني له: الخروج من المبنى بأسرع ما يمكن، فوقف فجأة، وأعلن: “هذه المحادثة لن تؤدي إلى أي مكان يا جيف”، قبل أن يخرج من المكتب، صرخ كوك عليه ليلطلب منه العودة، لكن فوكسلي اتجه إلى المصعد، مصممًا على الخروج قبل أن تعود الأميرة مع الشرطة. وبينما كان المصعد يهبط، اتصل بجهة اتصاله في وزارة الدفاع ونقل ما حدث، فأخبره الشخص الذي اتصل به أن يركب سيارته ويتجه إلى مكاتب وزارة الدفاع في الرياض. وبينما كان فوكسلي يسرع على الطريق السريع، كان قلقًا من أن الشرطة قد تعرف رقم تسجيل سيارته وتوقفه، ويتذكر قائلاً: “تصبح شديد الارتباك”. في منتصف الطريق، رن الهاتف مرة أخرى وأخبره الشخص أن يغير اتجاهه على وجه السرعة وأن يقابلهم بدلاً من ذلك في المجمع السكني لوزارة الدفاع؛ فأدار فوكسلي سيارته حول دوار وانطلق مسرعًا.

بمجرد وصوله، علم بما حدث بعد أن سُرّب ملف باترسون: لقد عرض الشخص الذي اتصل به فوكسلي المستندات على العميد هارغريفز، قائد فريق “سانغكوم” التابع لوزارة الدفاع في السعودية، الذي اتصل على الفور بمقر وزارة الدفاع في وايت هول لطلب التعليمات. وبدلاً من إخطار شرطة مكافحة الفساد، أمرت وايت هول هارغريفز بتسليم المستندات إلى شركة “جي بي تي”. في هذه المرحلة، لم تكن أهمية الملف، أو من قد يورطه، واضحة لفوكسلي أو أي من الحاضرين. لكن الجميع، بمن فيهم جهات اتصال فوكسلي في وزارة الدفاع، اتفقوا على أنه بحاجة إلى الخروج من السعودية على الفور. وقال فوكسلي: “أعتقد أن التهديد بالاعتقال والسجن – وما يترتب على ذلك عندما تكون في أيدي العائلة المالكة السعودية – كان أكثر من اللازم [بالنسبة لوزارة الدفاع]”. وأضاف: “لم يمكننا من التعامل مع ذلك، ولم يرغبوا في تحمل تداعيات ما قد يتحول إليه الأمر”. ناقشوا خيارات مختلفة للخروج – كمحاولة السفر جواً من جدة دون أن يتم اكتشافهم، أو عبور الحدود إلى البحرين – قبل أن يقرروا أن مجرد الحصول على أول رحلة تجارية من الرياض هو الخيار الأفضل. وإذا تم اعتقال فوكسلي، فسيعرف أصدقاؤه على الأقل مكانه.

قاد فوكسلي سيارته إلى المنزل وحزم حقيبة، ثم سلم مفاتيح شقته إلى صديق. (خوفًا من أن تستخدم السلطات السعودية الكحول غير المشروع كذريعة للاعتقال، استعان الصديق لاحقًا بجنديين لمساعدته على تدمير الأدلة، حيث استهلكوا ستة أباريق من النبيذ وسلة قمامة مليئة

بالبيرة كانت مخبأة في خزانة التهوية لدى فوكسلي). ثم، مع حلول الليل، أوصله صديقه إلى المطار. عند نقطة الأمن، تمنى له صديقه حظاً سعيداً وطلب منه إرسال رسالة نصية عند إغلاق أبواب الطائرة. محاولاً التصرف بعفوية قدر الإمكان، أخبر فوكسلي ضابط الجوازات أن عملاً عاجلاً استدعاه للعودة إلى لندن. عندما أفلعت الطائرة، بعد الساعة الواحدة صباحاً بقليل، كان فوكسلي على متنها.

بالنسبة لبريطانيا، كانت السعودية منذ فترة طويلة شريكاً مفيداً للغاية. ففي عام 1965، كلفت حكومة حزب العمال رئيس شركة صناعة السيارات "بريتيش ليلاند"، دونالد ستوكس، بإعداد تقرير حول تنشيط صناعة الأسلحة. وكتب ستوكس: "أعتقد أنه من الحيوي لمصلحة البلاد أن تتبنى الشركات الموقف الصحيح تجاه الصادرات، في مجال الأسلحة كما في كل مجال آخر، وأعتقد أنه يجب أن نكون مستعدين لأن نكون قساة تماماً في تحقيق ذلك".

عندما كتب ستوكس تقريره، لم تكن السعودية قد أكملت نصف قرن من وجودها، وكانت غارقة في أموال النفط، ومشغولة بشراء جميع مستلزمات الدولة القومية الحديثة، بما في ذلك الأسلحة، وكانت هناك منافسة شديدة بين الدول الغربية حول أي دولة يجب أن تكون هي التي تزودها بها. كانت بريطانيا تصدر أسلحة بقيمة 130 مليون جنيه إسترليني على مستوى العالم كل عام، لكن ستوكس اعتقد أن هذا كان جزءاً صغيراً مما هو معروض. ولخص محامي جيف كوك المشهد لاحقاً بأنه "معركة ما بعد استعمارية بين بريطانيا وأمريكا وفرنسا؛ من يمكنه الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من هذا البلد فاحش الثراء، حيث يتدفق النفط في كل مكان، والمال في كل مكان".

ونشأ نظام بيئي كامل من الوسطاء لخدمة هذا القطاع الجديد المربح؛ حيث قاموا بالتعريف بين الشركات الغربية وأفراد العائلات المالكة في الخليج. وكتب ستوكس في تقريره: "سيكون للوكلاء التجاريين الجيدين قيمة عظمى"، مضيفاً: "بصرف النظر عن توفير مصدر إضافي للمعلومات، فهم في وضع أفضل من المسؤول الرسمي لتقديم إغراءات أقل تقليدية"، أي تمرير الرشاوى إلى شخصيات نافذة، مقابل موافقة تلك الشخصيات على استخدام خزائن الدولة لشراء أسلحة من بريطانيا بدلاً من دول أخرى. وتم تقنين موقف ستوكس في مذكرة عام 1977 من قبل السكرتير الدائم لوزارة الدفاع، بعد عام من تأسيس "سانغكوم". أقر السكرتير الدائم بأن المدفوعات للوسطاء كانت "مجالاً صعباً وحساساً". وقال إنه يجب على موظفي الخدمة المدنية السعي لتحديد سقف لها بنسبة 10٪ من قيمة العقد، مع عدم تجاوز هذا الحد إلا "بحذر شديد".



الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية في الرياض، مايو/أيار 2009.

كانت الرشوة جزءًا من "سانغكوم" منذ البداية؛ حيث تحدد وثائق حكومية من الستينيات والسبعينيات الأمير عبد الله، الذي كان آنذاك قائد الحرس الوطني السعودي، باعتباره المستفيد الأساسي من الرشاوى البريطانية مقابل التوقيع على صفقات عسكرية. وتشير حادثتان من العقود اللاحقة إلى أن مسؤولي الحكومة البريطانية فهموا تمامًا دور الرشوة داخل "سانغكوم". وفي عام 1994، عندما فازت "جي بي تي" لأول مرة بعقد "سانغكوم" (كانت شركة "كيبيل آند وايرلس" تتولاه سابقًا)، استدعي أحد مديريها، جيف سيمونز، إلى اجتماع في وايت هول. وهناك، كما قال، أبلغه رئيس مبيعات الأسلحة في وزارة الدفاع بأنه يوجد في مكان ما في أعماق المبنى رسالة مختومة،

موقعة من ممثلين عن الحكومتين البريطانية والسعودية، تؤكد أن المدفوعات لأفراد العائلة المالكة السعودية وشركائهم كانت ضرورية للسير السلس لبرنامج "سانغكوم". (تقول وزارة الدفاع إنها لا تستطيع العثور على هذه الرسالة). وتم توجيهه "جي بي تي"، كما قال سيمونز لاحقاً في شهادته أمام المحكمة، من قبل الحكومة البريطانية لإرسال الأموال إلى شركة تدعى "سيميك"، والتي ستقوم بعد ذلك بتمريرها إلى المستفيدين المعنيين، وهو نفس ترتيب "الخدمات المشتراة من الخارج" الذي اكتشفه باترسون لاحقاً.

الحادثة الثانية كانت في عام 2007؛ ففي رسالة بريد إلكتروني من ذلك العام، أبلغ جيف كوك، الذي كان آنذاك موظفاً مدنياً في وزارة الدفاع مُعازراً إلى "جي بي تي"، رئيسه بأنه، بعد بعض النكسات، نجح في الحصول على موافقة خطية من الحكومة البريطانية على جولة جديدة من مدفوعات "الخدمات المشتراة من الخارج".

وكتب كوك أن الرسالة "توفر الغطاء الحكومي الرفيع الذي أردناه"، "كما أنها تجعلنا 'نظيفين'". عبارة أخرى، نظراً لأن الحكومة قد وافقت على الرشاوى، فلا يمكن تحميل أي شخص في "جي بي تي" المسؤولية، وكتب كوك: "هذا إنجاز كبير وراحة بال".

بالعودة إلى بريطانيا، بعد فراره من الرياض، أمضى فوكسلي عدة أسابيع محاولاً استيعاب ما حدث للتو؛ حيث قالت ابنته جيسكا لي: "استغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى تتكشف لنا التفاصيل. أعتقد أنه كان في حالة صدمة تقريباً في مرحلة ما". بدأ يفكر في إمكانية ملاحقة عملاء سعوديين له. في إحدى المرات، أرسل نسخاً من المستندات إلى عدد قليل من الأصدقاء وأفراد الأسرة، مع مذكرات تغطية يعلن فيها أنه ليس لديه خطط لقتل نفسه، حتى إذا وجدوه ميتاً، فقد أرادهم أن يعلموا أنه قُتل.

لم يكن فوكسلي قد أدرك بعد أن المدفوعات المشبوهة إلى "سيميك" التي اكتشفها باترسون لم تكن نتيجة لخروج متعاقد خاص عن السيطرة، بل كانت، في الواقع، قد تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة البريطانية نفسها. وهكذا، بعد ثلاثة أسابيع من التفكير في خياراته، زار مسؤولاً مدنياً كبيراً في مكاتب قسم مبيعات الأسلحة التابع لوزارة الدفاع في كورشام، بويلتشر. وقال فوكسلي إنه ما لم يتم إطلاق تحقيق في الملف، فإنه سيذهب إلى المتخصصين في مكافحة الفساد في مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة مباشرة. بدا أن وزارة الدفاع أخذت تهديد فوكسلي على محمل الجد، وتمت إحالة القضية إلى مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، حيث تم تكليف بول برينكوورث، وهو من قدامى موظفي المكتب، بالتحقيق في القضية في خريف عام 2012.

معظم البلاغات التي تصل إلى مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة هي معلومات متفرقة، وغالباً ما يتردد الشهود في الإدلاء بشهاداتهم. أما المبلغون عن المخالفات الذين يتمتعون بروح وطنية عالية ويحملون حزماً كبيرة من المستندات فهم نادرون. أدرك برينكوورث بسرعة أن فوكسلي سيشكل شاهداً مقنعاً لأي هيئة محلفين محتملة. وقال لي برينكوورث: "بسبب خلفيته العائلية، والعبء الذي وضعه اسمه عليه إلى حد ما، لم يكن ليتسامح أبداً مع الفساد في أي جانب من جوانب الحياة. عندما كان يعتقد أنه يواجهه، كان سيفضحه، وهكذا بدا".

لكن من نواحٍ أخرى، كانت القضية كابوسًا، فقد كان لبرنامج “سانغكوم” تاريخ يمتد لخمس سنوات، يجب شرحه لهيئة المحلفين، كما أن حقيقة أن القضية شملت السعوديين كانت نذير شؤم أيضًا، فقبل ست سنوات، تلطخت سمعة مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بشدة بسبب انهيار تحقيق في صفقة بريطانية سعودية أكبر حتى من “سانغكوم”: صفقة اليمامة، وهي صفقة ضخمة بقيمة 43 مليار جنيه إسترليني لشركة تصنيع الأسلحة البريطانية “بي إي سيستمز” لتزويد السعوديين بطائرات مقاتلة. هذه الصفقة أيضًا كان أصلها مدفوعات سرية، حيث كانت تُدفع عمولات تصل إلى 30 مليون جنيه إسترليني كل بضعة أشهر لأمير سعودي يدعى بندر.



توني بلير في برلين، فبراير/شباط 2007.

عندما اكتشف بندر في عام 2007 أنه قيد التحقيق من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، أصدر إنذارًا لحكومة توني بلير: إما أن تنتهي تحقيقات المكتب، أو سيتوقف السعوديون عن تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأنشطة الإرهابية، فأمر بلير بإغلاق تحقيق المكتب، ونددت جماعات مكافحة الفساد بالقرار، وفشلت مراجعة قضائية لإلغاء تدخل بلير، ولكن ليس قبل أن **يلاحظ** قاضيان في المحكمة العليا بحزن أن “مثل هذه الصورة القائمة لعجز القانون تدعو على الأقل إلى الفرع، إن لم يكن الغضب”.

عُبعد أن تعرضت لإدانة شبه عالمية لتسامحها الواضح مع الفساد؛ بدا أن بريطانيا تغير طرقها، فتم تمرير قانون الرشوة الكامل في عام 2010، والذي أوضح، من بين أمور أخرى، أن موظفي الشركة التي ترتكب الرشوة لم يعد بإمكانهم التذرع بأنهم كانوا يتبعون الأوامر فقط. **وأعلنت** وزارة الدفاع أن

“سياستها تجاه المخالفات والاحتيال والسرقة والرشوة والفساد هي عدم التسامح مطلقاً” وأنشأت **مجلس إشراف متخصص** لمكافحة الكسب غير المشروع. لاحقاً، في عام 2013، أخبر رئيس الوزراء، ديفيد كاميرون، مجموعة السبع أن بريطانيا ستقود حملة عالمية ضد الرشوة والفساد. أخيراً، بدا وكأن البلاد تنظف سجلها؛ وذلك في الوقت نفسه الذي وصل فيه فوكسلي إلى باب مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة حاملاً حزمة من المستندات التي هددت بجر الحقيقة البشعة إلى النور مرة أخرى.

على مدى عامين تقريباً، عمل برينكوورث وزملاؤه في مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بهدوء، حيث استجوبوا الشهود وجمعوا خيوط التحويلات النقدية بين الحسابات المصرفية في السعودية وبريطانيا وجزر كايمان وسويسرا لكشف أسرار برنامج “سانغكوم”. ثم، في صباح باكر من أحد أيام يوليو/تموز 2014، تحرك ضباط المكتب. ففي مدهامات فجر منسقة، تم إلقاء القبض على شخصيات رئيسية من شركتي “جي بي تي” و”سيميك”، من بينهم رئيس فوكسلي السابق، جيف كوك. وفي بيان مُعد لمقابلة في مركز شرطة بيشوبسغيت، نفى كوك ارتكاب أي مخالفة. وقال: “كان هدفي ببساطة هو اتباع الإجراءات المنصوص عليها في العقود، والتي تمت الموافقة عليها جميعاً من قبل ملك السعودية [آنذاك] ووزارة الدفاع البريطانية، وهي مطبقة منذ عقود”.

وتتطلب الملاحقات القضائية التي يجريها مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة موافقة النائب العام، ولعدة سنوات بعد الاعتقالات، ماطلت الحكومة في مسألة ما إذا كان ينبغي السماح للمكتب بتقديم القضية إلى المحكمة، قبل أن تراجع عن موقفها في عام 2020.

في هذه الأثناء، كان فوكسلي يعاني، ففي السنوات التي تلت تسليمه الأدلة لأول مرة إلى مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، لم يسمع شيئاً عن تطور القضية. وبعد أن شاع خبر أنه أصبح مُبلغاً عن المخالفات، جف معين العمل كمتعاقد، الذي كان وفيراً في السابق. وكانت هناك مفارقة غريبة في حقيقة أن حياته المهنية قد تضررت قبل عقدين من الزمن نتيجة لفساد والده؛ والآن، شعر وكأنه يُعاقب لمحاولته استئصال الفساد.

وقالت جيسिका: “كان والدي دائماً يتمتع بوظيفة ودخل ثابتين، ولم يكن ذلك مصدر قلق أبداً. ثم فجأة أصبح كذلك”. وعادت زوجة فوكسلي، إيما، إلى العمل بدوام كامل كمعلمة حتى تتمكن الأسرة من تغطية نفقاتها. ولاحظ بارديل، الذي عرف فوكسلي لثلاثة عقود، أنه أصبح “انطوائياً بشكل واضح، على عكس إيان الذي عرفته”. وكان ابتعاد الناس عنه بالنسبة لفوكسلي، “مفاجأة بعض الشيء، وأعتقد أنه كان حزناً كبيراً”، على حد قول بارديل. وأضاف: “ربما يكون مثاليًا بعض الشيء، بمعنى أنه سيفكر دائماً في الأفضل في أي شخص، حتى يثبت له أحدهم العكس”.

مع تزايد إحباطه، وجه فوكسلي غضبه نحو المدعين العامين؛ حيث كتب في رسالة إلى النائب العام: “كلما طال الأمر، أصبح أكثر إحراجاً”. وفي مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، تلقى برينكوورث أيضاً نصيبه من النقد؛ حيث كتب فوكسلي في رسالة أخرى: “كان موظفوك، من المديرين المتعاقبين نزولاً، متحفظين بشكل لافت للنظر بشأن تقدمكم ونواياكم أو جدولكم الزمني. في يوم من الأيام سأكشف عن خيبة الأمل والإحباط واليأس الذي جلبته السنوات الثماني الماضية والآثار الثانوية التي



إيان فوكسلي في منزله في يوركشاير، مارس/آذار 2025.

في هذه الرسائل، من السهل اكتشاف خيبة الأمل المؤلة لشخص كان يؤمن بالنظام ويواجه الآن عيوبه. ولعل الأمر الأكثر إثارة للدهشة في هذه الملحمة بأكملها هو مدى تفاجؤ فوكسلي بها. أخبرني أحد أصدقائه أنه لا يستطيع أن يفهم كيف لم يكن فوكسلي يعلم أن الرشوة متفشية في السعودية. وبالتأكيد، بالنظر إلى جرائم والده، الذي كان هو نفسه مسؤولاً في وزارة الدفاع، لا بد أن فوكسلي كان يعلم أنه ليس من المستحيل تورط مسؤولين حكوميين في فساد شركة "جي بي تي". ولكن عندما طرحت هذه النقاط على فوكسلي، أصر على أنه عندما تولى الوظيفة في "جي بي تي"، لم تخطر بباله إمكانية وجود فساد في برنامج "سانغكوم" أبداً، وصاح بعدم تصديق: "لقد كان عقداً بين حكومتين!".

وبدا أن جرائم والده جعلته يعتقد أن الفساد في عقد لوزارة الدفاع أقل احتمالاً وليس أكثر، وقال مجادلاً: "من غير المعقول أن تكون وزارة الدفاع، التي لاحقته على عجل بتهمة الفساد، طرفاً في الفساد. أعني، هذا ببساطة لا معنى له. ربما أنا ساذج. أنا لا أعيش في عالم من الأشياء الفظيعة".

لم تصل أي قضية تتعلق بـ "سانغكوم" إلى المحكمة إلا بعد أكثر من عقد من كشف فوكسلي للفساد. ففي يوليو/تموز 2020، أعلن أن شركة "جي بي تي" ككيان اعتباري ستواجه المحاكمة بتهمة الفساد، وكذلك كوك ومحاسب شركة "سيميك"، رجل يدعى جون ميسون. (كان العقل المدبر لشركة "سيميك"، بيتر أوستن، مريضاً جداً بحيث لا يمكن محاكمته. وتوفي في أوائل عام 2024).

في عام 2021، أقرت شركة “جي بي تي” بالذنب في تهمة الفساد، وفي ملاحظات النطق بالحكم، وجد القاضي أنه في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كانت الحكومة البريطانية على علم بدور “سيميك” في إبرام صفقات أسلحة بين السعودية وبريطانيا؛ كما كانت على علم بـ “شخصيات سعودية رفيعة المستوى استفادت من مدفوعات فاسدة”. وقال إن بعض موظفي الخدمة المدنية “ربما كانوا على علم بدفع الرشاوى على مدى سنوات عديدة، أو غضوا الطرف عنها”.

كانت هذه هي اللحظة التي أدرك فيها فوكسلي أخيرًا مدى عمق الفساد، وقال إن الجنود لا يميلون إلى التفكير كثيرًا في وزارة الدفاع، مضيفًا: “إنه المكان الذي يعيش فيه السياسيون والمحاسبون. لصوص المال العام أو البيروقراطيون”. لكن ملاحظات القاضي عند النطق بالحكم كشفت أن افتراضه بأن الحكومة لا يمكن أن تكون متورطة كان خاطئًا تمامًا. لم تكتف الحكومة بالوشاية به إلى “جي بي تي” عندما اكتشف مؤامرة الرشوة، بل لعبت في الواقع دورًا حاسمًا في تنظيم المؤامرة في المقام الأول. فحتى ذلك الحين، “لم أكن أدرك تورط وزارة الدفاع”، قال لي فوكسلي. “لم تكن لدي أي فكرة”.

في العام التالي، أمام هيئة محلفين في محكمة التاج في ساوثوورك، بدأ مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة محاكمته لكوك وميسون. (تم إبقاء إقرار “جي بي تي” بالذنب سرًا عن هيئة المحلفين حتى لا يؤثر على محاكمتهم). وكان فوكسلي الشاهد النجم لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، حيث روى لهيئة المحلفين اكتشافه لملف باترسون، وكشف وزارة الدفاع له كمبلغ عن مخالفات، وهروبه المثير من الرياض.

في استجوابه لفوكسلي، سعى إيان وينتر، محامي الدفاع، إلى الإيحاء بأن فوكسلي لم يكن مبلغًا عن المخالفات على الإطلاق، بل كان انتهازيًا غير كفء انقلب على صاحب عمله لأنه تعرض للتهديد بالفصل. وهنا، برزت نزعة فوكسلي الصدامية؛ حيي صاح قائلًا: “هل تحاول تشويه سمعتي وقدراتي المهنية؟ هل هذا ما تسعى إليه؟”. وأشار وينتر إلى أن فوكسلي يبالغ في تقدير نفسه، فانفجر فوكسلي قائلًا: “أنت تحاول الحط من قدراتي المهنية لصالح تشويه شخصيتي وإبطال معلوماتي! هذا لا يبطل الفواتير والمدفوعات لشركة سيميك. افعل أسوأ ما عندك يا سيدي!”.

بشكل هزلي، بعد شهرين من بدء القضية، انهارت المحاكمة عندما تبين أن وزارة الدفاع فشلت في الكشف عن أدلة رئيسية. وبدأت محاكمة ثانية، مع هيئة محلفين جديدة، في أكتوبر/تشرين الأول 2023. وكما في المحاكمة الأولى، اتفق جميع الأطراف – بمن فيهم المتهمون – على أن مدفوعات “الخدمات المشتراة من الخارج” تمت لضمان استمرار عقد “سانغكوم”؛ حيث تلقى ثمانية سعوديين ما مجموعه 10 ملايين جنيه إسترليني بين عامي 2007 و2012 وحدهما. كان السؤال المطروح على هيئة المحلفين هو ما إذا كانت الحكومتان البريطانية والسعودية قد أذننا بالمدفوعات في الفترة ما بين 2007 و2010، وهي الفترة التي كان لدى مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة أقوى أدلته على مسار الأموال من “جي بي تي” إلى السعوديين؛ فإذا كانوا قد فعلوا ذلك، فإن كوك وميسون بريئان. بعبارة أخرى، إذا كانت شركة “جي بي تي” والحكومة البريطانية والسعوديون قد وافقوا عن علم على صفقة فاسدة، فإن الموظفين الذين ينفذون تلك الصفقة الفاسدة ليسوا

في مارس/آذار 2024، بعد ما يقرب من 40 ساعة من مداولات هيئة المحلفين، تمت تبرئة كل من كوك وميسون، فلقد انتصر دفاعهم بأن الحكومة البريطانية قد أذنت بالخطط بأكملها. وأدانت هيئة المحلفين كوك بتهمة منفصلة وهي تلقي رشاوى عندما كان موظفًا مدنيًا في وزارة الدفاع، قبل أن يذهب للعمل في “جي بي تي”؛ حيث كان قد كلف استشاريًا بإعداد تقارير مقابل مبالغ نقدية وسيارات، بما في ذلك سيارة نيسان بريمر.

وكان فوكسلي في قاعة المحكمة ليشاهد رئيسه السابق وهو يُحكم عليه بالسجن لمدة 30 شهرًا. في إحدى محادثاتها، وصف فوكسلي كوك بأنه “محتال قذر صغير، بصراحة تامة”، لكنه أضاف: “بنفس المقياس، كان والدي كذلك”.

على الرغم من تبرئة كوك وميسون، تحدث بول برينكورث، محقق الفساد في مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، عن قضية “سانغكوم” وكأنها خلاص لمكتبه. عندما كشف فوكسلي عن فساد “سانغكوم”، حذر الناس من أن هذا سيكون مجرد تكرار لقضية “بي إيه إي”: ستقوم الحكومة ببساطة بسحق أي محاولة للتحقيق في صفقات بريطانيا مع السعودية. بدلاً من ذلك، أقرت “جي بي تي” بالذنب، و”تم بث القضية الأكثر حساسية والأكثر إحراجًا وصعوبة، والتي لدى الحكومة كل الأسباب لعدم الإعجاب بها، بكل مجدها القاتم، في محكمة ساوثورك”.

ومع ذلك، كان رد الفعل على الكشف الكامل عن ترتيب “سانغكوم” صامتًا بشكل لافت، فلم تبد لجنة الدفاع في البرلمان أي اهتمام بالقضية. ولم يصدر أي اعتراف بالذنب من وزارة الدفاع. وبعد المحاكمة، أصدرت بيانًا قصيرًا أشادت فيه بإدانة كوك بتهمة سوء السلوك غير ذات الصلة. ولم تقل شيئًا عن التواطؤ الحكومي التاريخي في رشاوى “سانغكوم”. عندما طلبت تعليقًا على رواية فوكسلي للملحمة، أخبرني مسؤول صحفي “لدينا نهج عدم التسامح مطلقًا مع سوء السلوك” وقال إنه من المتوقع أن يلتزم الموظفون بقواعد السلوك الحكومية والعسكرية. وأخبرني كوك، الذي أطلق سراحه من السجن، في رسالة بريد إلكتروني عبر محاميه: “أقبل نتائج هيئة المحلفين [في مارس/آذار 2024]، التي وجدتني غير مذنب في تهمة الفساد، وأعتبر الآن هذا الأمر منتهيًا”.

لم تقلل كارثة “سانغكوم” من شهية المملكة المتحدة للتعاون السعودي. ففي ديسمبر/كانون الأول 2024، سافر كير ستارمر إلى الخليج للدعوة إلى علاقات أوثق في المنطقة. بعد زيارته للسعودية، روج بيان صحفي للحكومة البريطانية لـ “شراكة إستراتيجية” متزايدة بين البلدين من شأنها أن “تمهد الطريق لتعاون صناعي دفاعي أكبر”. وبحسب ما ورد، دعا ستارمر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى داووينغ ستريت واقترح عليهما مشاهدة مباراة كرة قدم معًا.

وفي إحدى محادثاتي مع فوكسلي، سألت عما إذا كانت المحنة برمتها تستحق العناء، فأجاب بالإيجاب على الفور، ولكن ليس من دون ندم. قال إن الإبلاغ عن المخالفة لوزارة الدفاع بدلاً من الشرطة كان خطأً أوليًا ومصيريًا غير مسار كل ما تلاه. وقال: “كانت خيبة أمني الكبرى، وفشلي الأكبر، في الثقة بفريق من الناس كان من المفترض أن أكون قادرًا على الثقة بهم. كانت وزارة الدفاع

والحكومة تديران عملية الاحتياال، والرشوة، منذ عام 1978، منذ إنشاء المشروع”.

ويقاضي فوكسلي الآن وزارة الدفاع عن الأضرار التي لحقت بسبل عيشه ومسيرته المهنية بسبب كشفه عن الفساد، وقال فوكسلي: “جزء من عدم التخلي عن هذا – لا أريد أن أسمىها حملة صليبية – هذا المسار الذي أسير فيه، لضمان مساءلة وزارة الدفاع، يجب أن يكون جزءًا منه حقيقة أنه عندما اعتقلوا [والدي] وحاكموه، كانوا لا يرحمون في فعل ذلك”. وأضاف: “في الوقت نفسه، كانوا يدفعون رشاوى للسعوديين، وكانوا يفعلون ذلك منذ 30 عامًا. لذا فإن النفاق الصارخ في الأمر مؤلم حقًا”.

بعد فراره من الرياض، تحدث فوكسلي إلى والده، وقال: “أخبرته بكل شيء. كل ما كنت أعرفه. لم أكن متأكدًا ولكنني اعتقدت أن ما كان يحدث هو فساد”. سألت كيف استجاب والده، بالنظر إلى تاريخه الخاص مع الفساد. أجاب فوكسلي ببرود: “حسنًا، كما تعلم. أحسنت. استمر. تابع الأمر حتى النهاية”. قال إنها كانت محادثة مباشرة بشكل مذهش لكليهما، على الرغم من خياراتهما المختلفة تمامًا. قال: “بحلول ذلك الوقت كان قد استسلم لحقيقة أنه أخطأ وتم القبض عليه ودفع ثمن ذلك”. ترك ماضي والده، في معظمه، حيث ينتمي، و”لم نتحدث عنه حقًا على الإطلاق”. في عطلة نهاية أسبوع واحدة في عام 2013 عندما ذهب فوكسلي لزيارته، أخبر غوردون فوكسلي ابنه أنه أسف لما فعله. وقال فوكسلي: “لقد قال بالفعل إنها كانت من الأشياء التي ندم عليها في حياته”. كانت هذه هي المرة الأولى التي يعرب فيها غوردون عن ندمه على جريمته. توفي في الأسبوع التالي.

ستحكم محكمة فيما إذا كان ينبغي رفض دعوى فوكسلي ضد وزارة الدفاع في أوائل العام المقبل. إذا لم يحدث ذلك، فستنتقل إلى المحكمة. لقد تقبل احتمال استمرار القضية معلقة فوق رأسه؛ يعتقد أنها ستستحق العناء إذا أدت إلى تغيير الحكومة لطرقها. قال: “لا ينبغي أن يفلتوا من العقاب، ولا ينبغي السماح لهم بالاعتقاد بأنهم يستطيعون فعل ذلك مرة أخرى”.

المصدر: [الغارديان](#)

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/326356>